S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1070
19 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

أتشرف بأن أحيل طيه الجواب الذي أدلى به الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ردا على سؤال وجهته إليه وكالة الأخبار المركزية الكورية (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باك جيل يون
السفير
الممثل الدائم

200994 200994 94-36578

المرفق

بيان أدلى به الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ردا على سؤال وجهته إليه وكالة الأخبار المركزية الكورية

أجاب الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سؤال وجهته إليه وكالة الأخبار المركزية الكورية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن مناقشة "القضية النووية" لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في أيلول/سبتمبر. وردا على السؤال، أدلى الناطق بالبيان التالي:

"أفادت التقارير بأن "قضيتنا النووية" قد نوقشت الى جانب مسائل أخرى في اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود مؤخرا في فيينا في أيلول/سبتمبر.

"وقد قيمت وسائط الإعلام الاجتماع بأنه "اجتماع تافه" لم يتمكن من اعتماد أي "قرار" نتيجة لمعارضة كثير من البلدان مناقشة "القضية النووية" لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

"غير أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعا من جديد في "تقريره" المقدم الى الاجتماع الى اجراء "تفتيش خاص" وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إتاحة سبل الوصول الى مواقع ومعلومات إضافية. وناشد رئيس الاجتماع في "خطابه الختامي" جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تنفذ على نحو كامل اتفاق الضمانات.

"وفيما يتعلق بـ "التفتيش الخاص" لا يمكننا السماح باجرائه أبدا لأنه يمثل انتهاكا متعمدا لسيادتنا وجزءا من سياسة تقييد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

"وتسعى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال إثارة مشكلة "التفتيش الخاص"، الى تبرير انحياز الوكالة وانتهاك سيادة وأمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة دائمة وإعادة القضية النووية الى نقطة المواجهة الأصلية.

"ولم تبلغ القضية النووية هذه الدرجة من التعقيد اليوم لولا طرح أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية القضية بلا مبرر مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جميع اجتماعات مجلس الإدارة وتسييس "قضيتها النووية" الى حد متطرف.

"وفي اجتماع مجلس الإدارة المعقودة في حزيران/يونيه، اتخذت أمانة الوكالة قرارا غير معقول بشأن "الجزاءات" ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالقضية النووية. وأضحى يحق لها الآن أن "تلوم" جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن "التفتيش الخاص" و "تنفيذ اتفاق الضمانات".

"وقد انسحبنا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأن الاستقلال بالنسبة لنا يمثل حياتنا وروحنا، ولأننا لا نريد السماح بالتفتيش الخاص.

"وتدل الوقائع على أن "القضية النووية" لا يمكن حلها مطلقا من خلال انتهاك سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتقييدها وإنما من خلال مباحثات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الولايات المتحدة حصرا.

"ويجب على أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتوقف عن عرقلة المباحثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في الوقت الذي اعتمدت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بيانا متفقا عليه وعقدتا مناقشات رفيعة المستوى من أجل تنفيذه.

"وإذا حاولت بعض أوساط أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تستحوذ عليها طريقة التفكير القديمة، اللجوء الى ممارسة الضغط خلال الاجتماع والتنظيم الدوليين كوسيلة نفعية، فإن الحالة ستزيد تعقيدا.

"ويجب على القوى المضللة ألا تضع بعد اليوم عقبات في طريق الوصول الى حل لـ "القضية النووية" لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

- - - - -